من الائتمان إلى المحاصيل

حصادة ـ دراسة تعمل فى حصاد حقول بالقرب من جويا، كورنتيس، الأرجنتين

على الرغم من أن معظم البلدان شهدت نموا صحيا فى معدلات النمو بالنسبة للفرد فى القرن العشرين، فإن الفقر المدقع ونقص وسوء التغذية مازالا منتشرين على نطاق واسع. ففى عام ٢٠٠١ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، فى المتوسط، نحو ٢١ دولارا يوميا، إلا أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين يوميا ويعيش أكثر من مليار نسمة على أقل من دولار واحد يوميا. وفى أواخر التسعينيات كان نحو ٢٠ فى المائة فى المتوسط من سكان العالم يعانون من نقص التغذية ـ تتراوح أعدادهم بين نسبة مرتفعة تبلغ ٧٠,٥ فى المائة فى إريتريا والصفر فعليا فى معظم البلدان المتقدمة. وبالنسبة للمجتمع الدولى، فإن لكل من مقياس التنمية أو نقصها أهمية حاسمة. وهما يشكلان الهدف رقم واحد من أهداف الألفية الإنمائية لعام ٢٠١٥: تخفيض الفقر فى الدخول إلى النصف وتخفيض الجوع إلى النصف من مستواهما فى التسعينيات من القرن الماضى، بل ويمكن للمرء أن يحاج بأن تخفيض نقص التغذية ينبغى أن تكون له الأولوية، نظرا لأن نقص تغذية الفرد ـ أى عدم تمكنه من الحصول على ما يكفى من الطعام للوفاء بمتطلبات الطاقة الغذائية باستمرار ـ يحدد فرصه فى الحياة.

وقد ظل الاقتصاديون زمنا طويلا، يعرفون أن ارتفاع النمو وانخفاض عدم المساواة يقللان من الفقر والجوع. كما كانوا يعرفون أن القطاع المالى الأفضل يساعد على النمو ويقلل من عدم المساواة. وفى السنوات الأخيرة، ربطت الدراسات بين هذين معا، مظهرة أن التنمية المالية تقلل الفقر. ولكن هل تقلل التنمية المالية الجوع أيضا. وإذا كان الأمر كذلك، كيف؟ هل هذا لمجرد أن البلدان الأكثر تقدما تميل إلى أن يكون لديها نظم مالية أفضل تقدما ونقص أقل فى التغذية بها فى الوقت نفسه؟ أو لأن تنمية القطاع المالى تشجع التنمية الاقتصادية، مما يقلل الفقر فى الدخول، ويسمح لأشخاص أكثر بأن يأكلوا بشكل أفضل؟ أو لأن هناك قنوات محددة تقدم من خلالها خدمات مالية أفضل تحسن نقص التغذية بصورة مباشرة؟ والإجابات عن هذه الأسئلة لها أهميتها بالقدر الذى يمكنها فيه أن تساعد على توجيه التدخلات السياسية التى تهدف إلى تنمية أكبر للقطاع المالى. وقد اضطلعنا أخيرا بدراسة (كلاسنيز ومنجن، ٢٠٠٦) لاستكشاف هذه الأسئلة. وتوحى النتائج التى توصلنا لها بأن ازدياد الإنتاجية الزراعية والاستثمارات فى المعدات الزراعية يملكان المفتاح لذلك.

الروابط بين التمويل والفقر والجوع

من المفهوم جيدا لماذا تساعد التنمية المالية على تخفيف عبء الفقر. فإذا ما أتيح للفقراء الحصول على الخدمات المالية، فإنه يمكنهم الحصول على الأموال التى يستثمرونها فى الأصول التى تعزز الإنتاجية، مثل آلة نسيج صغيرة. ويمكنهم أن يقترضوا لشراء محل أو أن يعثروا على رأس مال لبدء منشأة صغيرة. ومن خلال تراكم الأصول المالية والاستفادة من نظم التأمين يمكن للأسر المعيشية أن تخفض من أثر الأحداث المشؤومة مثل الجفاف أو المرض أو الوفاة والتى تمثل جزءا من الحياة اليومية فى كثير من البلدان النامية. وإذا توافرت للأسر فرص أفضل للحصول على التمويل، فإن المصائب لن تضطرها إلى بيع أصولها

تشير البحوث الجديدة إلى أن التنمية الأفضل يمكنها أن تعزز التغذية بصورة مباشرة.

ستيجن كلاسينس وإيريك فيجن
Stijn Claessens and Erik Feijen

الإنتاجية مثل البقرة أو الجرار الزراعى، ومنع الوضع السيئ من أن يتدهور بصورة مثيرة. وبدلا من ذلك، فإنها تستطيع الادخار لمواجهة أعباء التقدم فى العمر.

ما هو القدر الذى تقلل به التنمية المالية الفقر؟ توحى البحوث الحديثة بأن الأثر كبير وله طبيعة سببية. وقد وجدت إحدى الدراسات أن زيادة قدرها ١٠ نقاط مئوية فى الائتمان الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى، وهو مقياس شائع للتنمية المالية، يخفض معدلات الفقر بنسب تتراوح بين ٢,٥–٣ نقاط مئوية (هونوهان، ٢٠٠٣). وتبين دراسة أخرى أن التنمية المالية تعجل فعلا بتخفيض الفقر (بنك، ديميرجولش ـ كونت، وليفين، ٢٠٠٥) فعلى سبيل

«إن زيادة بنسبة ١ فى المائة فى نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالى تخفض انتشار سوء التغذية بما يتراوح بين ٠,٢٢ فى المائة و ٢,٤٥ فى المائة».

المثال، لو كانت بيرو حسنت فيما بين ١٩٨٥ و٢٠٠٠ الائتمان الخاص بها من ١٣ فى المائة إلى ٥٤ فى المائة، وهو المستوى السائد فى شيلى، لكان ٢ فى المائة فقط من سكان بيرو سيعيشون فى فقر فى ٢٠٠٠، بدلا من المعدل الفعلى الحالى الذى بلغ ١٥ فى المائة.

ونظرا للعلاقة القوية بين فقر الدخل والجوع، ونظرا لأن التنمية المالية تؤدى إلى تخفيض الفقر فى الدخول، فإنه يمكن توقع أن تقلل التنمية المالية نسبة كبيرة من الجوع من خلال تقليل الفقر، وهناك دلائل قطرية كثيرة توضح أن فقر الدخل هو السبب الرئيسى لنقص التغذية. فعلى سبيل المثال، أدى ارتفاع مستويات الدخول فى إندونيسيا خلال الفترة ١٩٨٤–١٩٨٧، إلى تخفيض سوء التغذية، وتخفيض عدد الناس الذين يعيشون على أقل من ١٤٠٠ سعر حرارى يوميا بنسبة ٢٦ فى المائة.

ما الذى يمكن أن يشكل قنوات محددة تؤثر من خلالها التنمية المالية على الجوع؟ من ناحية الآثار غير المباشرة، فإن تنمية القطاع المالى تخفض فقر الدخل، وهو ما يسمح للأشخاص بإشباع احتياجاتهم الغذائية بشكل أفضل. كما أن تنمية القطاع المالى ستجعل من السهل أيضا للأسر المعيشية ترتيب وتيسير استهلاكها. مما يقلل آثار الصدمات المعاكسة فى الدخل على نقص التغذية. ومن ناحية الآثار المباشرة، يمكن للمرء أن يتوقع أن تيسر التنمية المالية زيادة نصيب كل عامل زراعى من ارتفاع القيمة المضافة. ومع إمكان الحصول بشكل أفضل على الائتمان، يستطيع المزارعون الحصول على المدخلات والمعدات، مثل الأسمدة والجرارات وغيرها من معدات الزراعة، والحيوانات ـ مما يجعلهم أكثر إنتاجية ويعزز الإنتاجية الزراعية الشاملة. ويعمل هذا بدوره على زيادة الناتج من الطعام، وتحسين دخول الأسر المعيشية، وتخفيض أسعار المواد الغذائية ـ مما يقلل نقص التغذية.

وقد حاولت دراستنا، التى غطت أكثر من ٥٠ بلدا فيما بين ١٩٨٠ و٢٠٠٣ (باستخدام بيانات البنك الدولى ٢٠٠٥)، أن تجد أدلة على وجود هذه القنوات، وقمنا بتحليل ثلاث علاقات: بين التنمية المالية والإنتاجية الزراعية الشاملة، وبين الإنتاجية الزراعية والتغذية، والأكثر أهمية بين تنمية القطاع المالى والاستثمار فى المعدات الزراعية. وكجزء من الجولة الثانية من الاختبارات، قمنا بالربط بين تنمية القطاع المالى والمقاييس الأخرى للإنتاجية، مثل إنتاج المحاصيل، والإنتاج الحيوانى، ومحاصيل الغلال، وأجرينا مراجعة لما إذا كان محصول الغلال، وهو مقياس محدد للإنتاجية، يرتبط بصورة إيجابية بنقص التغذية، واضطلعنا باستكشاف ما إذا كانت تنمية القطاع المالى ترتبط باستخدام اثنين من المدخرات يعززان الإنتاجية ـ وهما الأسمدة واستخدام الجرارات (انظر الشمل ١).

وعلى غرار الدراسات الأخرى للعلاقة بين تنمية القطاع المالى والفقر، فقد استعضنا عن تنمية القطاع المالى بالائتمان الخاص، وهو قيمة الائتمان المقدم من مؤسسات الوساطة المالية إلى القطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى. واستخدمنا عدة متغيرات للمقارنة على المستوى القطرى يحتمل أن تؤثر على هذه العلاقات. وقمنا بالتحديد، بمقارنة المستوى الابتدائى لنقص التغذية، والإنفاق الحكومى كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى، والتنمية الاقتصادية، وفقر الدخل الابتدائى، والتضخم، وشريحة القسم من السكان يعيش فى المناطق الريفية، والقسم من السكان العاملين فى القطاع الزراعى، وانفتاح البلد (قيمة التجارة، الصادرات مضافا إليها الواردات، كجزء من الناتج المحلى الإجمالى). وفى بعض الحالات، أخذنا فى الحسبان أيضا، إنتاج الطعام والتجارة فيه.

على جبهة الجوع

تبين النتائج التى توصلنا إليها أن زيادة قدرها ١ فى المائة فى نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالى تقلل انتشار نقل التغذية بما بين ٠,٢٢ فى المائة و٢,٤٥ فى المائة. وبالمقارنة فإن زيادة قدرها ١ فى المائة فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى تقلل انتشار نقص التغذية بنحو ٠,٨٥ فى المائة. وتأثير تنمية القطاع المالى على نقص التغذية كبير ـ إذ يبلغ على الأقل ربع تأثير التنمية العامة ـ مما يعنى ضمنا أن هناك مكاسب كبيرة من تنمية القطاع المالى، خاصة بسبب الاحتمالات الكبيرة لزيادة هذا الأثر. وعلى سبيل المثال تبلغ نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالى فى البلدان منخفضة الدخل نحو ١٦ فى المائة، وهو ما يقل كثيرا من مستوى النسبة التى تبلغ ٨٨ فى المائة فى البلدان مرتفعة الدخل.

شكل ١

من البنك إلى المعدة

هذه هى الرواط فى السلسلة الى تنتج تغذية أفضل من تحسين القطاع المالى

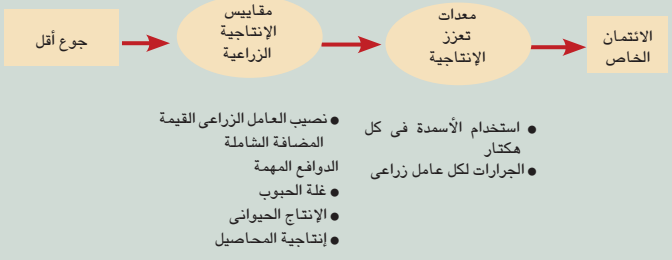

والأمر لا يقتصر على بقاء هذه العلاقة غير المباشرة بين التنمية المالية ونقص التغذية قوية من الناحية الإحصائية بعد أن تأخذ فى الحسبان العوامل الأخرى التى يعرف عنها التأثير على الفقر والجوع، ذلك أن كل التحليلات تجدى حتى عندما تأخذ فى حسابها إمكان أن تمضى العلاقة بين الجوع والتنمية المالية فى الاتجاه الآخر: فالتنمية المالية تحدث لأن الناس الأفضل تغذية أنشط اقتصاديا وطلبهم أعلى على الخدمات المالية. وعلى الرغم من أنه لا شك فى وجود علاقة سببية عكسية، فإن أهمية تنمية القطاع المالى بالنسبة لتقليل الجوع، أكثر كثيرا من أهمية أثر انخفاض انحسار نقص التغذية فى حث الطلب على الخدمات المالية. وحتى لو اتخذنا الخطوة الزائدة عن الحاجة لإدراج الفقر ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، فإن آثار تنمية القطاع المالى على نقص التغذية تظل على أهميتها عند مستوى ١٠ فى المائة.

ماذا عن الروابط المباشرة؟ أولا؛ وجدنا دليلا يدعم علاقة السببية بين الائتمان الخاص والإنتاجية. إن تحليلنا يعنى ضمنا أن زيادة قدرها ١ فى المائة فى نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالى تعزز نصيب العامل من القيمة المضافة بنسبة تتراوح بين ١ فى المائة و١,٧ فى المائة. وجدنا أيضا دليلا محددا على وجود زيادات فى غلة المحاصيل، خاصة الغلال، والإنتاج الحيوانى من جراء زيادة تنمية القطاع المالى. وفى كلتا الحالتين، استمرت العلاقة الإيجابية بعد مراعاة أثر العوامل المتعددة الأخرى التى يمكن أن تحرك الروابط.

ثانيا، وجدنا علاقة سببية بين نصيب العامل الزراعى من القيمة المضافة ونقص التغذية. فعلى سبيل المثال، فإن زيادة قدرها ١ فى المائة فى نصيب العامل الزراعى من القيمة المضافة تقلل انتشار نقص التغذية بنسبة تتراوح بين ٠,٤ فى المائة و ١ فى المائة. كما وجدنا أيضا دليلا على أنه عندما يصبح المزارعون أكثر إنتاجية، تفيد زيادة عرض المواد الغذائية. وانخفاض الأسعار المجتمع بأسره، بما فى ذلك الأشخاص غير القادرين على الحصول على الخدمات المالية بأنفسهم ولكنهم يستطيعون تحمل تكلفة تغذية أفضل بسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية.

ثالثا، وجدنا دليلا يدعم وجود علاقة سببية مهمة بين القطاع المالى والاستثمار فى المعدات الزراعية، والنتائج التى حصلنا عليها تعنى ضمنا أن الائتمان الخاص يرتبط إلى حد كبير بنصيب العامل الزراعى من استخدام الأسمدة والجرارات، وحتى بعد مراعاة المستوى الابتدائى لاستخدام الأسمدة والجرارات ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، والفقر (انظر الشكل ٢). كما وجدنا أيضا دليلا على أن تنمية القطاع المالى ليست مهمة فى تخفيض نقص التغذية فحسب، ولكنها تيسر أيضا الحصول على الخدمات المالية. فعلى سبيل المثال، فإنه كلما زادت فروع البنوك فى كل ١٠٠٠ كيلومتر مربع فى ٢٠٠٣–٢٠٠٤، انخفض مستوى نقص التغذية. وقد استمرت هذه العلاقة حتى عندما أخذنا فى الحسبان: النشاط التجارى، وحجم الحكومة، والتضخم والقسم من السكان الذين يقنطون فى المناطق الريفية. وقد وجدنا أيضا أن لفرص الحصول على الائتمان أهمية بالنسبة لمختلف مقاييس الإنتاجية.

شكل ٢

من التمويل إلى المزرعة

كلمازاد الائتمان الخاص زاد استخدام السماد.

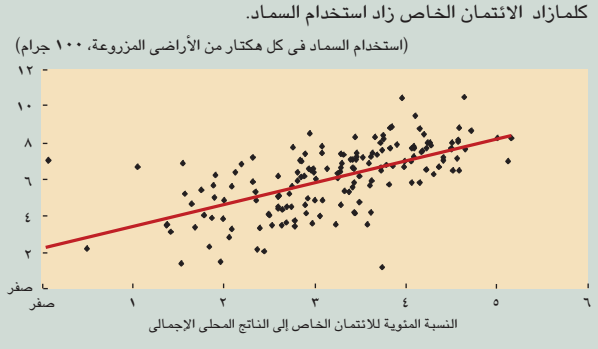

المصادر: البنك الدولى، مؤشرات التنمية العالمية (٢٠٠٥)؛ تحليلات المؤلفين.
ملحوظة: المتغيرات باللوغارتيمات وتم حساب متوسطها فى الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٣

تعزيز التنمية المالية

نظرا لأن التنمية المالية تلعب دورا كبيرا ليس فقط فى فقر الدخل ولكن أيضا فى تخفيض نقص التغذية، بل يمكن أن تسهم بقدر كبير فى تحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية الإنمائية. (كلاسنيزوفيجن، ٢٠٠٧). وهناك كثير من السياسات التى يمكنها أن تعزز تنمية القطاع المالى، بما فى ذلك ضمان مناخ اقتصادى كلى مستقر، وتعزيز التنظيم والإشراف على القطاع المالى، وخلق بنية أساسية مؤسسية ملائمة للمعلومات وإنفاذ حقوق الملكية.

بيد أنه لا يزال هناك كثير غير معروف عن أفضل الطرق لتعزيز فرص حصول الفقراء ومن يعانون نقص التغذية على الخدمات المالية. ذلك أنه لا يمكن للنظام المالى الرسمى سوى توفير الحد الأدنى من العلاقة مع الفقراء المدقعين فى كثير من البلدان النامية. كما أن لمؤسسات التمويل متناهى الصغر وجود صغير فى معظم البلدان. ومع ذلك، فقد شرعت البنوك التجارية السائدة الرئيسية فى خدمة الشريحة الأدنى من السوق فى بعض البلدان النامية، وأخذت تظهر قصص نجاح أخرى، بما فى ذلك تنمية مؤسسات التمويل متناهى الصغر المستدامة، مثل بنك جرامين فى بنجلاديش، الذى حصل مؤسسه محمد يونس على جائزة نوبل للسلام فى العام الماضى. كما يبدو فإن التكنولوجيا تعد بالكثير. وإذا ما كانت التجارب الأولى مبشرة فى التعامل مع البنوك عن طريق التليفون المحمول، والبطاقات الذكية، وتديم الائتمان على أساس نماذج بسيطة للحساب والتسجيل، فإن هذه التطورات يمكن أن تسهل توصيل الخدمات المالية إلى أعداد أكبر من السكان بتكلفة منخفضة. ■

ستتيجى كلاسنس يعمل مديرا مساعدا فى دائرة البحوث بصندوق النقد الدولى، وإيريك فيجين يعمل خبيرا اقتصاديا ماليا فى مكتب نائب رئيس البنك الدولى للتنمية المالية وتنمية القطاع الخاص، حيث كان كلاسنس يعمل استشاريا أقدم حتى يناير ٢٠٠٧.

المراجع:

Beck, Thorsten, Asli Demirgüç-Kunt, and Ross Levine, 2005, "Finance, Inequality and Poverty: Cross-Country Evidence," NBER Working Paper No. 10979 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Claessens, Stijn, and Erik Feijen, 2006, "Finance and Hunger: Empirical Evidence of the Agricultural Productivity Channel," World Bank Research Working Paper No. 4080 (Washington).

———, 2007, "Financial Sector Development and the Millennium Development Goals," World Bank Working Paper No. 89 (Washington).

Honohan, Patrick, 2003, "Financial Development, Growth and Poverty: How Close Are the Links?" World Bank Policy Research Working Paper No. 3203 (Washington).

World Bank, 2005, World Development Indicators *(Washington).*